

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

. @ 41 @

المطلع الرابع :

قال الحافظ أبو الفضل ابن حجر : () أول من صنف في الاصطلاح القاضي أبو محمد الرامهرمزي ، فعمل كتابه () (المحدث الفاصل) لكنه لم يستوعب والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب ، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني فعمل كتابه مستخرجا ، وأبقى أشياء للمتعب ، ثم جاء بعده الخطيب البغدادي فعمل على قوانين الرواية كتابا سماه () (الكفاية) وفي آدابها كتابا سماه : () (الجامع ، لآداب الشيخ والسماع) وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا ، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : () (كل من أنصف علم أن المحدثين بعده عيال على كتبه .) ثم جمع ممن تأخر عنه القاضي عياض كتابه () (الإلماع) وأبو حفص الميانجي جزءا سماه () (ما لا يسع المحدث جهله) والحافظ أبو بكر بن أحمد القسطلاني في () (المنهج المبهج عند الاستماع ، لمن رغب في علوم الحديث على الاطلاع) إلى أن جاء الحافظ الإمام تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري نزيل دمشق ، فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الإشرافية المعروفة بدار الحديث ، كتابه المشهور ، فهذب فنونه ، وأملأه شيئا فشيئا ، واعتنى بتصانيف الخطيب المفارقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ، فلهذا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره ، فمنهم المختصر له كالنووي في تقريبه ، والناظم له كالعراقي ، والمستدرك ، والمعارض ، فجزاهم الله خيرا) . انتهى .

* * *

مما ستقف على العزو إليه بحوله تعالى وقوته ، وهو نعم المعين .